رئيس الجمهورية لدى لقائه لجنة معالجة قضايا الأراضي بعدن:

التوجيه بسرعة تمكين الذين تم تعويضهم من الأراضي المصروفة لهم

الإشادة بالجهود المبذولة لمعالجة القضايا الخاصة بالأراضي والتأميم وصرف التعويضات

صنعاء / سبأ:

اطلع فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومعه الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية على تقرير مدير مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني في محافظة عدن شيخ بانافع، والمتضمن ما تم تنفيذه من قرارات لجنة معالجة قضايا الأراضي والتأميمات التي يتولى رئاستها الأخ نائب رئيس الجمهورية وما تم صرفه من أراض كتعويضات في قضايا التأميم وذلك في المخطط الواقع جنوب المصافي ومدينة الشعب لألفين و700 حالة.

ووجه فخامة الأخ رئيس الجمهورية بسرعة تمكين الذين تم تعويضهم من الاراضي المصروفة لهم .

رئيس الجمهورية لدى لقائه لجنة معالجة قضايا الاراضي بعدن

التشديد على إنهاء كافة المشاكل الخاصة بالأراضي وتخصيص أراض للاستثمارات

التأكيد على أهمية إنزال المخططات العمرانية وتجنب البناء العشوائي

كما أطلع فخامة الأخ الرئيس على المعالجات الخاصة بقضايا الأراضـي والمباني والناتجة عن آثـار الصراعات السابقة في المحافظات الجنوبية والشرقية بدءاً من أحداث 67 مروراً بأحداث يناير عام 1986م وانتهاء بفتنة صيف 1994م، وما قطعته اللجنة من شوط كبير في تلك المعالجات والتي وصلت الى 90 بالمائة.

كما اطلع فخامته على مراحل تنفيذ صرف الوثائق الخاصة بالأراضي التي صرفت للجمعيات السكنية وذوي الدخل المحدود في محافظة عدن والتي بلغت سبعة وأربعين ألف عقد مجاني للمستفيدين منها من موظفي الدولة وذوي الدخل المحدود في محافظة عدن.

ووجه فخامة الأخ رئيس الجمهورية باستيعاب ما تبقى من حالات والتي تبلغ ثلاثة آلاف حالة في المخططات الجديدة وبهذا تكون الدولة قد أنهت التزاماتها تجاه الجمعيات السكنية والمستفيدين من الأراضي التي صرفت لهم .

كما اطلع فخامة الأخ الرئيس على ما تم انجازه من المخططات العمرانية والبنية التحتية للمخططات السكنية التي تم تنفيذها بصورة كاملة بعد ان خصصت لها اعتمادات استثنائية في الموازنة.

وقد نوه فخامة الأخ رئيس الجمهورية بتلك الجهود التي بذلت لمعالجة القضايا الخاصة بالأراضي والتأميم وصرف التعويضات للمستفيدين المستحقين لها طبقاً لما أقرته لجنة معالجة قضايا الأراضي والتأميم .

وأكد مواصلة تلك الجهود بما يكفل إنهاء كافة المشاكل الخاصة بالأراضي والاهتمام بتخصيص أراض للاستثمارات بما يسهل على المستثمرين إقامة مشاريعهم الاستثمارية دون عوائق.

كما أكد أهمية مواصلة إنزال المخططات العمرانية بما يكفل تجنب البناء العشوائي وتوفير خدمات البنية التحتية على أسس سليمة ومخطط لها.

البرلمان يوافق على انضمام اليمن إلى اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات المتنقلة عبر الأقمار الاصطناعية

صنعاء / سبأ:

وافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي على انضمام اليمن إلى اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات المتنقلة عبر الأقمار الاصطناعية (الامسو) بصيغتها المعدلة في عام 2008م.

جاء ذلك بناء على تقرير لجنة النقل والاتصالات التي بينت أن الاتفاقية اشتملت على 22 مادة تضمنت التسمية والتعاريف، والأحكام المتعلقة بإنشاء المنظمة، وتحديد الغرض الأساسي لها المتمثل في ضمان أن يقدم كل مقدم خدمة ،خدمات الاتصالات المتنقلة عبر الأقمار الاصطناعية للنظام العالمي للاستغاثة والسلامة البحرية بحسب الإطار القانوني الذي وضعته المنظمة البحرية الدولية بالإضافة إلى تحديد المهام الأخرى التي توكل إلى المنظمة من قبل المنظمة البحرية الدولية المتمثلة في تكليفها بمهام منسق نظام تحديد وتتبع موقع السفن طويل المدى، وكذا الأحكام المتعلقة بإشراف المنظمة على النظام العالمي للاستغاثة والسلامة البحرية وتحديد الأسس التي تقوم عليها عملية الإشراف والتسهيلات التي تقدمها الدول الأطراف والمنظمة لمقدمي الخدمة لتمكينهم من تقديم خدمات النظام العالمي للاستغاثة والسلامة البحرية.

من جلسة مجلس النواب أمس

ووافق المجلس على وثائق المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العالمي جنيف 2008م بعد مناقشة ما تضمنه تقرير لجنة النقل والاتصالات عن تلك الوثائق.

وبينت اللجنة في تقريرها أن اليمن قد انضمت إلى الاتحاد البريدي العالمي في العام 1930م الذي أرسى مبادئ موحدة للخدمة البريدية في نطاق الاتفاقية التي تخدم رسالة الاتحاد في تحفيز التنمية المستدامة للخدمة البريدية الشمولية ذات النوعية والفعالية بغية تسهيل الاتصالات بين سكان العالم عن طريق ضمان حرية تنقل البعائث البريدية في إقليم بريدي واحد مؤلف من شبكات متواصلة والتشجيع على اعتماد معايير مشتركة عادلة وعلى استخدام التقنيات الحديثة وضمان التعاون والتفاعل بين الأطراف المعنية بقطاع البريد وتهيئة الظروف من أجل تأمين التعاون التقني الفعال والحرص على الاستجابة للحاجات المتغيرة للزبائن.

إلى ذلك استكمل المجلس مناقشته لمشروع قانون تنظيم الصناعة بناء على تقرير لجنة التجارة والصناعة وبحضور وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

ويتكون المشروع من ثماني وعشرين مادة موزعة على عشرة فصول ويهدف إلى تنمية وتطوير وتنظيم وحماية النشاط الصناعي وتنويع تقنياته وقاعدته الإنتاجية ورفع قدراته التنافسية وإمكانياته وتشجيع الاعتماد على الخامات المحلية بقدر توفرها وتسري أحكام هذا القانون على جميع المنشآت الصناعية بمختلف أنشطتها وأحجامها وأشكالها القانونية ويستثنى من ذلك المنشآت الصناعية العاملة في مجال الإنتاج الحربي واستكشاف واستخراج النفط والمعادن الطبيعية والغاز التي تنظمها قوانين خاصة.

واعتبر مشروع القانون وزارة الصناعة والتجارة الجهة المسئولة عن الإشراف على الصناعة ورعايتها بكافة أنشطتها وأحجامها وأشكالها القانونية.

وأناط بالجهات الحكومية التي أسست أو تؤسس مشاريع صناعية أو تديرها وفق القوانين والإجراءات الخاصة بها التنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة وتزويدها بالبيانات والمعلومات المطلوبة والأخذ بملاحظاتها والالتزام بالقواعد والشروط التي تضعها الوزارة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء.

العيد الـ (48) والـ (47) للثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر:

التطبيق المتكامل للديمقراطية التزام بالثورة وأهدافها السامية